



## تمهيد:

كثر الحديث مؤخرًا بين الاقتصاديين حول أهمية الثروة النفطية في تطوير الاقتصادات النفطية، حيث أشارت العديد من البحوث إلى أهمية النفط في التنمية لأغلب الدول النفطية، حيث أن الإيرادات النفطية تمثل مصدر للعملة الصعبة لتمويل موازنات هذه الدول، إلا أن التنمية المقترنة بالنفط أدت إلى حدوث اختلالات هيكلية في الاقتصادات النفطية وبرز ما يعرف بالمرض الهولندي، والذي يعرف على أنه حدوث تشوهات في الهيكل الاقتصادي للدول التي تعتمد على النفط كمصدر أساسي للدخل، بعد حدوث صدمة نفطية ناتجة عن ارتفاع الأسعار، وكنتيجة لهذا المرض فإن الاقتصادات النفطية أصبحت تعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي سواء فيما تعلق بالجانب الخارجي من خلال سيطرة الصادرات النفطية على إجمالي الصادرات، ومساهمة الصادرات النفطية في احتياطات الصرف، أو الجانب الداخلي من خلال الاعتماد على الإيرادات النفطية كأهم ممول للموازنة العامة للدولة.

وإذا كان هذا هو حال غالبية الاقتصادات النفطية فإن هناك بعض التجارب التي نجحت في تنويع اقتصادها من خلال عدة استراتيجيات أدت إلى التخلص من التبعية للقطاع النفطي واستغلال الموارد النفطية في تحقيق تنمية اقتصادية لا تعتمد على القطاع النفطي، ومن بين هذه التجارب نجد النموذج النرويجي، حيث يعد الاقتصاد النرويجي اقتصاد رائد في مجال التنويع خلال السنوات الأخيرة، دون أن ننسى تجربة الإمارات العربية المتحدة التي خطت خطوات عملاقة في هذا المجال. وبالتالي فإن هذه الورقة البحثية تسعى إلى استعراض تجربة كل من النرويج في مجال التنويع كأحد الدول الغنية، وتجربة الإمارات العربية المتحدة، وذلك للإجابة على التساؤل التالي: ما هي الاستراتيجيات التي اتبعتها كل من النرويج والإمارات العربية المتحدة لتحقيق التنويع الاقتصادي والتخلص من التبعية للقطاع النفطي ومعالجة الاختلالات الهيكلية التي كانت تعاني منها سابقًا؟

## أولاً- الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات النفطية

### 1- تقييم المرض الهولندي في الاقتصادات النفطية

ستتم دراسة أثر المرض الهولندي من خلال محورين أساسيين: المحور الأول يهتم بقياس الاختلالات الهيكلية الناتجة عن إعادة تخصيص الموارد والإنفاق، في الاقتصادات النفطية، والمحور الثاني سيهتم بدراسة أثر التوسع في القطاع النفطي على أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية بالإضافة إلى إستراتيجية الاستدانة لهذه الدول.

### 1-1- الاختلال الهيكلي و الارتباط بالموارد النفطية

أن من أهم آثار المرض الهولندي هو تأخر قطاعات الصناعة والزراعة مع توسع في القطاع النفطي وبالتالي يصبح الاقتصاد مرتبط بالموارد النفطية، حيث أن هوامش الربح الكبيرة التي يحققها القطاع النفطي تهمش جميع مصادر الدخل الأخرى، وفي غالبية الدول النفطية فإن المداخل النفطية والغازية تشكل الحصة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، وبالنسبة

لدول OPEC فإن الصادرات النفطية تشكل أكثر من 50 بالمائة من الصادرات الإجمالية وأكثر من 52 بالمائة من الإيرادات المالية، أما بالنسبة للدول الإفريقية فإن مداخيل البترول تساهم بالمتوسط بـ 65 بالمائة من الإيرادات المالية والصادرات النفطية تشكل 85 بالمائة من الصادرات الإجمالية.<sup>1</sup>

ويمثل الجدول التالي ارتباط الاقتصادات النفطية تجاه الموارد النفطية لـ 14 دولة مصدرة للنفط حيث أن الصادرات النفطية تفوق 1 مليون برميل في اليوم لسنة 2014، حيث نقيس الارتباط النفطي من خلال عدة زوايا: حسب المساهمة في الموارد المالية، حسب المساهمة في الصادرات الإجمالية، و حسب المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

الجدول-1- ارتباط الاقتصادات النفطية تجاه الموارد النفطية

حصصة الربع البتروبي	المداخيل المتوسطة لصادرات الخروقات		الإيرادات المالية المتوسطة من الخروقات		صادرات الخروقات	
	PIB %	% من الصادرات الإجمالية	PIB من %	% من الإيرادات المالية الإجمالية	سنة 2005-2000 مليون برميل في اليوم	
46%	35,2	89,2	27,4	81,6	8,73	السعودية
17%	17,5	52,8	6,8	39,7	6,67	روسيا
7%	18,8	43,2	13,3	24,4	2,91	النرويج
30	19.9	.82	16.8	59.3	2.55	إيران
30	21.3	79.9	14.3	52.7	2.36	فنزويلا
23	35.1	49.1	32.4	76.1	2.33	الإمارات
49	45.9	91.9	47.6	68.4	2.20	الكويت
37	43.8	95.8	32.6	77.2	2.19	نيجيريا
6	2.5	14.9	7.0	32.2	1.80	المكسيك
16	35.5	97.1	25.8	69.9	1.68	الجزائر
92			93.1	58.4	1.48	العراق
52	36.6	97.0	36.1	72.5	1.34	ليبيا
27	22.3	49.7	5.1	21.0	1.06	كازاخستان
30	54.8	83.0	25.3	71.3	1.02	قطر

IMF Guide on Resource Revenue Transparency, 2007 – Banque Mondiale

انطلاقاً من الجدول السابق نلاحظ أنه باستثناء النرويج اندونيسيا الإمارات العربية المتحدة والمكسيك، فإن الاقتصادات النفطية لم تنجح في وضع استراتيجية فعالة للتنويع الاقتصادي، حيث أن التبعية للقطاع النفطي لم تخفض بناتا في هذه الدول كما أن حصة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات بلغ 98 بالمائة في الجزائر، 89 بالمائة في الكويت و 97 بالمائة في نيجيريا، وانخفضت نوعاً ما في السعودية.

إن هذه التبعية للقطاع النفطي لديها آثار سلبية على هذه الاقتصادات نذكر منها تذبذب كبير في الإيرادات، آثار على سعر الصرف، واختلال هيكلي.

### 1-1-1-1 - تذبذبات في الإيرادات المالية

إن أي اقتصاد مرتبط بمادة أولية عليه تحمل التذبذبات الحاصلة في الأسعار وهي خاصية مميزة للسوق النفطي حيث نلاحظ أن أسعار النفط ما فتئت تتذبذب بدءاً من سنة 1970، حيث ظهرت الصدمات النفطية بشكل واضح بعد موجة التأميم التي عرفتها الدول النفطية، وهذا ما أثر بشكل كبير على أسعار النفط في السوق العالمية.<sup>2</sup>

إن التذبذبات في أسعار النفط آثرت على شروط التبادل في الاقتصادات النفطية، وحسب توقعات البنك الدولي، فإن ارتفاع أسعار النفط بـ 10 دولار للبرميل يرفع الناتج المحلي الإجمالي بـ 14 بالمائة في السعودية و 17.8 بالمائة في نيجيريا،<sup>3</sup> كما أن انخفاض أسعار النفط له آثار وخيمة على هذه الاقتصادات، فعلى سبيل المثال فإن الناتج المحلي الإجمالي لدول OPEP انخفض بـ 20 بالمائة بين 1997-1998 عندما انخفض سعر البترول من 19 دولار إلى 12.7 دولار للبرميل.<sup>4</sup>

إن هذا الأثر السلبي على الاقتصادات النفطية يمر عبر قناة سعر الصرف، المحدد الأساسي للتنافسية في الاقتصاد، حيث أن التذبذبات في سعر النفط تؤدي إلى حدوث آثار كبيرة في مداخل الصادرات.

### 1-1-2 - الأثر على سعر الصرف

إن الارتباط الكبير للاقتصادات النفطية بالموارد النفطية ناتج عن التقييم الكبير لسعر الصرف، حيث أن التوسع في القطاع النفطي يؤدي إلى زيادة حقيقية في العملة المحلية وزيادة موازية في الضغوط التضخمية، - أثر الإنفاق - فخلال سنوات السبعينات ومع الصدمة النفطية فائض التقييم للعملة الوطنية كان بشكل مبالغ فيه، كما أن أسعار الاستهلاك عرفت ارتفاعاً كبيراً في هذه الدول، حيث تخفيض سنة 1978 أدى إلى ارتفاع أسعار الواردات بالمقارنة مع أسعار الاستهلاك، لكن بعد 1979 أثر الإنفاق الناتج عن الصدمة النفطية الثانية أدى إلى زيادة في أسعار السلع غير البترولية بالمقارنة مع السلع القابلة للمتاجرة.<sup>5</sup>

إن أسعار الصرف المقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية أدت إلى عرقلت مسار التنويع و أدت أيضاً إلى تبعية كبيرة للقطاع النفطي و ذلك لأن الصادرات خارج قطاع المحروقات أصبحت أقل تنافسية.

### 1-1-3 - الاختلال الهيكلي

إن التذبذبات في أسعار النفط بالإضافة إلى التذبذبات في أسعار الصرف و الصدمات النفطية أدت إلى تغيير جذري في الهيكل الاقتصادي للاقتصادات النفطية، فالمداخيل من الصادرات التقليدية الزراعية في نيجيريا - الكاكاو، زيت النخيل، الكاوتشو - انهارت بـ 74 بالمائة بين 1970-1981،<sup>6</sup> حيث يمكننا التمييز بين 4 مراحل أساسية للتغيرات في أسعار النفط بين 1980-2003

- بين 1980-1986 سعر البترول انتقل من 36 إلى 13 دولار للبرميل أي انخفاض بـ 63 بالمائة.

- بين 1986-1990 انتقل سعر البرميل من 13 إلى 20 دولار للبرميل أي بارتفاع يقدر ب 56 %

- بين 1998 و 2003 سعر البرميل انتقل من 12 دولار إلى 70 دولار للبرميل أي بارتفاع يقدر ب 119 %

انطلاقاً من الجدول السابق نلاحظ أن النمو العكسي لقطاع الزراعة و قطاع الصناعة بالمقارنة مع تطور أسعار النفط، حيث أنه مع الصدمة النفطية المعاكسة لسنة 1986 فإن قطاع الزراعة عرف معدل نمو يقدر بـ 24 % في الكويت و 10.5% في نيجيريا و 27 % في السعودية و نفس الملاحظ تتعلق بقطاع الصناعة.

أما في الفترة الثانية فإن ارتفاع أسعار النفط بين 1986 و 1990 صاحبها انخفاض مطبق في قطاعات الصناعة والزراعة مع معدل نمو سلبي في الجزائر وأنغولا والمكسيك، وفي الفترة الثالثة وهي فترة انخفاض سعر البرميل، تميزت بارتفاع في نمو قطاعي الزراعة والصناعة في نيجيريا وعمان والإمارات.

أما في الفترة الرابعة والتي شهدت ارتفاعاً محسوساً في أسعار النفط صاحبها معدلات نمو سلبية لقطاعات الزراعة والصناعة في الجزائر و أنغولا وإيران والمكسيك ونيجيريا.<sup>7</sup>

وبالتالي وانطلاقاً مما نستنتج الارتباط السلبي القوي الموجود بين أسعار النفط ومساهمة قطاعات الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك باستثناء اندونيسيا التي شهدت انخفاضاً محدوداً في قطاع الزراعة ونمو كبيراً في قطاع الصناعة، حيث أن هذه الدولة هي الدولة الوحيدة من دول OPEP التي نجحت في استراتيجية التنويع، وذلك من خلال استثمار الربح النفطي في الزراعة في مرحلة أولى وفي الصناعة في مرحلة ثانية.

إن هذا الاختلال الهيكلي يمكن التعبير عنه من خلال جدول تبادل ما بين القطاعات<sup>8</sup>، حيث أن القطاع المهيمن في الاقتصادات النفطية هو القطاع النفطي، وهو قليل الاندماج في الاقتصاد الوطني حيث نقول أن القطاع المندمج في الاقتصاد إذا كان الاستهلاك الوسيط المتقاطع مع بقية القطاعات كثيف<sup>9</sup>، حيث أن نمو قطاع ما يكون له آثار إيجابية على بقية القطاعات، وبالتالي فإن القطاع النفطي لا يرتبط بشكل كبير مع بقية القطاعات، حيث أن التبادل يتم خارج مصفوفة الاستهلاك الوسيط.

الجدول - 2 - جدول التبادل بين القطاعات في اقتصاد نفطي<sup>10</sup>

القطاع المنتج	a	B	الخروقات	C	...	الاستهلاك النهائي	الصادرات	مجموع الاستخدامات
a	+	+		+	+	+		+
b	+	+		+	+	+		+
الخروقات							+++++++	+
c	+	+		+	+	+		+
.....	+	+		+	+	+		+
الاستهلاك الوسيط	+	+		+	+			
الواردات	+	+		+	+			
الاجور	+	+		+	+			
مداخيل المؤسسات	+	+		+	+			
الضرائب			+++++++					
مجموع الموارد	+	+	+	+	+			

يبين الجدول التالي أن القطاع النفطي لا يندمج مع بقية القطاعات في الاقتصاد، و استخدامه الأساسي يكون من خلال الصادرات، أما الموارد من العملة الصعبة، فتتجه مباشرة إلى خزينة الدولة التي بدورها تقوم بضخها في الاقتصاد من خلال مسار إعادة التوزيع وإعادة التخصيص.

ومن الملاحظ أيضا أن الآثار الناتجة عن تجهيز القطاع النفطي منعدمة تقريبا وذلك بسبب المستوى المنخفض للتكنولوجيا في هذه الدول، حيث أن غالبية تجهيزات الاستغلال مستوردة من الخارج، بالإضافة إلى أن إمكانية استثمار الأرباح الناتجة عن القطاع النفطي من قبل الشركات الأجنبية في قطاعات أخرى ضعيفة، وذلك من جهة بسبب أن مردودية القطاعات الأخرى ضعيفة إذا ما قارنها بالدول المتقدمة، ومن جهة ثانية الشروط السياسية ومناخ الاستثمار في هذه الدول لا يشجع على الاستثمار.

### 1-2-1- توسع القطاع النفطي، السياسة المالية و دور الدولة

لقد أدى توسع القطاع النفطي في الاقتصادات النفطية إلى زيادة أثر الحماية البترولية و توسع دور الدولة في الاقتصاد، وذلك لأن ميزانية الدولة تعد القناة الأساسية التي تربط القطاع النفطي ببقية قطاعات الاقتصاد، وهذا ما يؤدي إلى توسع دور الدولة في مسار التنمية الاقتصادية وتقلص من دور القطاع الخاص،<sup>11</sup> وهذا ما يجعل الدولة المتعامل الأساسي في الاقتصاد من خلال القطاع النفطي، ونستنتج بأن المداخيل النفطية تؤدي لا محالة إلى زيادة الإنفاق الحكومي.

### 1-2-1-1 تطور الإنفاق الحكومي في الاقتصادات النفطية

لقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي في الاقتصادات النفطية بغية تحقيق هدف أساسي ألا وهو زيادة القدرة على استيعاب رأس المال في الاقتصاد، إلا أن هذه الزيادة لا بد أن تصاحبها شروط أخرى حتى تجعل الاستثمار أمثل، وتمثل هذه الشروط في مستوى رأس المال البشري، البنية التحتية، الطلب في السوق المحلي وفي السوق العالمي، حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي خارج هذه الشروط تعد زيادة غير فعالة.

وهناك من يأخذ بعين الاعتبار عامل الوقت في مسار التنمية الاقتصادية في الاقتصادات النفطية حيث أنه في المرحلة الأولى للتنمية فإن انحاز مشاريع صناعية وبنية تحتية تحتاج إلى 5 أو 10 سنوات حتى تصبح ذات مردودية عالية، ومن الملاحظ أن الإنفاق الحكومي في الاقتصادات النفطية مخصص لقطاعات السلع غير القابلة للمتاجرة مثل قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية.

### 1-2-2-1 الأثر على ميزان المدفوعات

إن السياسة المالية تتحدد من خلال التغيرات في السوق النفطي التي بدورها تؤثر على ميزان المدفوعات والجدول التالي يوضح رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج لأهم الاقتصادات النفطية.

الجدول - 3 - رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 1975-2004<sup>12</sup>

2004	2000	1999	1998	1995	1990	1986	1980	1975	رصيد الموازنة العامة %PIB
-	2	5-	5-	6-	6-	5-	6	-	البحرين
-	-	0	0	1-	0	-	2	2	الامارات
1-	0	1-	3-	2	0	4-	2-	4-	اندونيسيا
3-	1-		5-	0	2-	8-	14-	0	ايران
22	26	3	17-	8-	-	18-	39	69	الكويت
1-	1-	2-	1-	1-	3-	13-	3-	-	المكسيك
1-	2-	9-	5-	0	8-	11-	18	-	نيجيريا
-	5-	8-	7-	9-	1-	25-	0	5-	عمان
-	2-	2-	4-	4-	0	2-	0	1	فنزويلا

انطلاقاً من الجدول نلاحظ أن رصيد الموازنة العامة نسبة إلى الناتج يتغير بدلالة سعر البترول، فعلى سبيل المثال حققت الكويت فائض في الموازنة العامة ما بين 70% و 40% خلال الفترة 1975-1980 أما خلال فترات انخفاض أسعار النفط فقد حققت الكويت عجز في الموازنة العامة حتى أن المكسيك وعمان وفنزويلا حققت عجز في الموازنة العامة في فترات ارتفاع أسعار النفط، وذلك بسبب البرنامج التنموي التوسعي المتبع في هذه الدول. ويرتبط رصيد الحساب الجاري في الاقتصادات النفطية ارتباطاً كبيراً بتغيرات أسعار النفط والجدول التالي يوضح رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عينة من الاقتصادات النفطية.

الجدول - 4 - رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج في الاقتصادات النفطية<sup>13</sup>

2004	2000	1998	1995	1990	1986	1985	1980	رصيد الموازنة العامة %PIB
20.74	7.60	9.01-	3.73-	3.55-	13.55-	12.45-	25.26	السعودية
3.77	10.41	12.57-	4.06	1.65	2.26-	1.6	6.00	البحرين
0.48-	5.78	9.02-	4.95-	3.48-	5.65-	64.	5.39-	الاكواتور
	20.30	12.89-	9.37	2.82	31.07-	4.87-	8.97	غابون
33.89	38.90	8.54	18.45	21.09	31.37	22.37	53.43	الكويت
1.05-	3.20-	3.80-	0.55-	2.84-	1.06-	0.43	5.36-	مكسيك
17.02	17.66	13.20-	9.17-	17.52	1.04	9.16	8.06	نيجيريا
1.82	15.75	22.46-	5.80-	9.47	14.20-	0.10-	15.75	عمان
12.56	10.12	4.85-	2.69	17.60	3.81-	5.74	7.04	فنزويلا
<b>39.57</b>	<b>32.88</b>	<b>15.71</b>	<b>22.03</b>	<b>35.62</b>	<b>25.63</b>	<b>50.11</b>	<b>87.65</b>	سعر البترول
<b>20</b>	<b>109</b>	<b>-29</b>	<b>-38</b>	<b>39</b>	<b>-49</b>	<b>-43</b>	<b>-</b>	تطور سعر البترول%

انطلاقاً من سنة 1980 تعد الكويت الدولة الوحيدة التي حافظت على رصيد الحساب الجاري موجب باستثناء سنتي 1991 و 1992 وفي غالبية الدول المصدرة للنفط فإن رصيد الحساب الجاري يقترب بشكل كبير من التطورات في أسعار النفط، هذا الارتباط الكبير لا يعكس فقط أهمية الصادرات النفطية نسبة إلى إجمالي الصادرات، أيضاً يعكس ضعف المداخيل الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر.

## ثانيا: تجارب دولية لمعالجة المرض الهولندي

تسعى الدراسة من خلال هذا الفرع إلى تحليل طرق معالجة المرض الهولندي من خلال دراسة تجارب دولية وذلك من خلال استخدام الربيع النفطي لتطوير بقية القطاعات، حيث أن هناك قلة من الدولة استطاعت أن تنوع اقتصادها وإنشاء قطاع غير بترولي قادر على المنافسة، حيث تهتم الدراسة بتحليل تجربة دول الخليج التي تبذل جهود معتبرة للتنويع الاقتصادي، مع التركيز على تجربة الإمارات، كما سيتم دراسة تجربة الصناديق النفطية.

### 1- استخدام الربيع النفطي في دول الخليج العربي

هناك العديد من الدول نجحت في إستراتيجية التنويع الاقتصادي خلال الفترة الماضية، فعلى سبيل المثال لدينا النرويج، اندونيسيا، ماليزيا، المكسيك، وخاصة الإمارات العربية المتحدة، حيث سيتم التركيز على هذه الأخيرة وبقية دول الخليج العربي في هذا العنصر، حيث تظهر أهمية دول الشرق الأوسط في مجال سوق النفط العالمي من خلال حجم الاحتياطات، حيث أن احتياطات هذه الدول يقدر ب 742.7 مليار برميل سنة 2014 أي ما يعادل 62 % من الاحتياطي العالمي مقابل 160 مليون نسمة أي ما يعادل 3 % من عدد السكان في العالم<sup>14</sup> حيث بذلت عدة جهود للتنويع الاقتصادي في هذه الدول إلا أن التبعية لازالت كبيرة وتساهم هذه الدول في الإنتاج العالمي للنفط في سنة 2030 بـ 39 % .

و تشكل دول مجلس التعاون الخليجي من البحرين، الكويت، قطر، السعودية، الإمارات، عمان، الذي تأسس في بداية الثمانينات، ويحوز هذا المجلس على 38% من الاحتياطي النفطي العالمي، وعند ارتفاع أسعار النفط ما بين 2003 و 2005 استفادت هذه الدول من رؤوس أموال ضخمة، حيث بلغ الفائض في الحساب الجاري لدول OPEP سنة 2005 ما يعادل 259 مليار دولار مقابل 4 مليار دولار سنة 1995.<sup>15</sup>

و لقد رأينا في ما سبق بأن دول الخليج العربي عانت من أعراض المرض الهولندي حيث لم تستطع تسطير سياسة اقتصادية لمواجهة الآثار السلبية للموارد النفطية— باستثناء الإمارات العربية المتحدة، التي نجحت في مسار التنويع الاقتصادي،

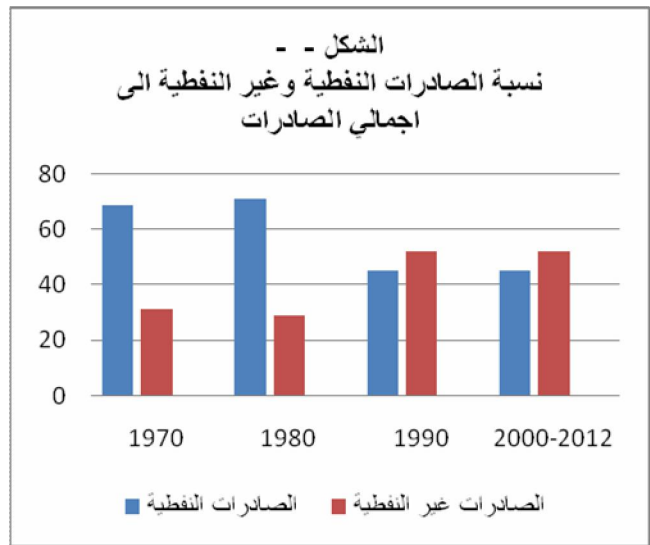
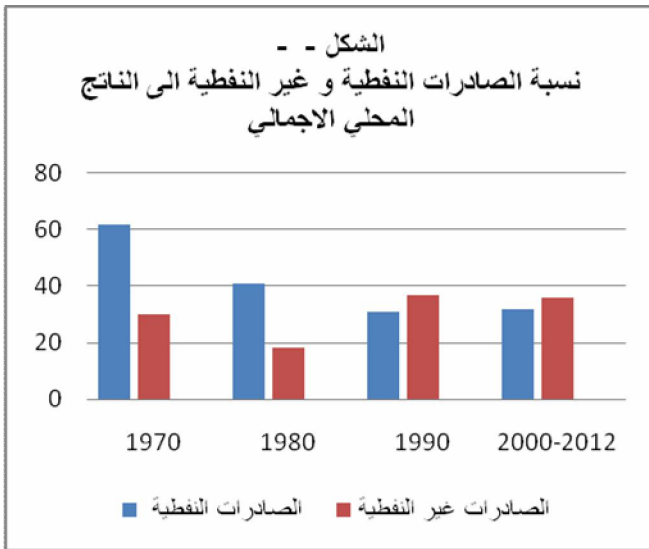
### 1-1- استراتيجيات التنويع في دول الخليج العربي

تجدر الإشارة إلى أن دول الخليج العربي مرتبطة بشكل كبير بالقطاع النفطي حيث أنه ما بين 2000-2005 فإن حصة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات بلغت 92% في الكويت 81% في عمان، 79% في قطر 42% في الإمارات،<sup>16</sup> يعد التنويع الاقتصادي متغير مهم لتحقيق التنمية الاقتصادية ليس فقط من خلال تقليص الارتباط بأسعار النفط، ولكن أيضا من خلال إدخال المنافسة بين القطاعات وجذب الاستثمارات، حيث أن الصادرات من القطاع الصناعي تؤدي إلى دعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل، لأن هذه القطاعات تحتاج إلى يد عاملة مؤهلة و تكنولوجيا متطورة على عكس الصادرات من المواد الأولية.

ومن الملاحظ أنه من بين الاقتصادات النفطية فإن التجارب التي نجحت من الخروج من التبعية لقطاع النفطي نجد ماليزيا، المكسيك، النرويج اندونيسيا و الإمارات العربية المتحدة. التي شهدت تحولا كبيرا في هيكلها الاقتصادي خلال العشرين سنة



الماضية حيث أن الصادرات غير النفطية أصبحت أكبر من الصادرات النفطية منذ سنة 1990 حيث أصبحت تمثل حوالي 52% من الصادرات الإجمالية مقابل 30% متوسط سنوات 1970-1980<sup>17</sup>



لقد عرفت الإمارات انخفاضاً في حصة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات بالمقارنة مع بقية دول الخليج وذلك من خلال مساهمة قطاعات البتروكيماويات، والالمنيوم، والسياحة، والتجارة حيث عرفت هذه القطاعات نمواً يقدر بـ 9% خلال سنوات التسعينات، حيث تطور الاقتصاد في ظل انفتاح كبير على التبادل التجاري الدولي حيث قدرت الرسوم الجمركية بأقل من 4% على الواردات مع غياب القيود على حركة دخول وخروج رؤوس الأموال. ولقد قامت كل إمارة بتطوير قطاع معين على الميزة النسبية التي تتمتع بها، حيث أن أبوظبي تخصصت في صناعات النفط والغاز، أما الشارقة فتخصصت في الصناعات الخفيفة والسياحة، رأس الخيمة في الصناعة الصيدلانية، والاسمنت أما دبي فقد أصبحت أهم مركز تجاري ومالي على مستوى الشرق الأوسط وحتى على مستوى العالم، وبالتالي فقد تضاءل حجم الاقتصاد في عشرية واحدة بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 16% يساهم فيه القطاع النفطي بـ 6%.

ولعل أهم سبب ساهم في توسع الصادرات غير النفطية في الإمارات هو إنشاء منطقة التبادل الحر التي وفرت عدة مزايا لصالح المؤسسات، نذكر منها:

- عدم فرض قيود على الملكية الأجنبية
- جذب رؤوس الأموال والأرباح
- تخفيض الضرائب على المؤسسات
- عدم فرض رسوم جمركية على المواد الأولية والتجهيزات المستوردة.

وتتضمن منطقة التبادل الحر ما يعادل 220 مؤسسة، بمداخول سنوي يقدر بـ 8 مليار دولار، كما أصبحت الإمارات مركزاً لإعادة التصدير في المنطقة، حيث تجاوز سوق إعادة التصدير 5.5 مليار دولار، سنة 1990 وقدر بـ 27.4 مليار دولار سنة 2004.<sup>18</sup>

كما أن صناديق الاستثمار و المؤسسات الامارتية اتبعت سياسة طموحة للتدويل وساهمت بشكل كبير في الأسواق المالية العالمية، و بالتالي فإن الإمارات اتبعت استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية من خلال التسيير الحذر للثروة النفطية، مع انفتاح على الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى توفير مناخ اقتصادي مستقر.

## 1-2- استخدام الصناديق النفطية

يواجه صانعو السياسة الاقتصادية تحدين أساسيين ناتجين عن الموارد النفطية غير المتجددة، من جهة لا بد عليهم القيام بالتوزيع العادل لهذه الثروة بين الأجيال الحالية الأجيال القادمة، ومن جهة أخرى لا بد عليهم التعديل في الإنفاق من أجل حماية الاقتصاد من التغيرات غير المتوقعة لأسعار النفط وحجم الصادرات النفطية وحجم الانتاج، وبالتالي فإن إنشاء الصناديق النفطية يسهل من عملية إدارة الربح الناتج عن الموارد النفطية.

وانطلاقاً من أعمال hotelling hartwick<sup>19</sup> التي بينت أنه إذا توقعت الدولة ارتفاع في أسعار النفط فإن استغلال الموارد النفطية سيكون أكثر مردودية في المستقبل، كما أن دراسة engel valdes<sup>20</sup> بينت أن الإنفاق الحكومي يجب أن يكون مساوياً للإيرادات غير النفطية، ومردودية القيمة الصافية الحالية للإيرادات النفطية المستقبلية، وبالتالي فإن السياسة المثلى للاقتصادات النفطية هي تطبيق استهلاك ثابت مع الوقت مساوي للقيمة السنوية الصافية للثروة النفطية والإيرادات غير النفطية. وفي ظل هذه السياسة يمكن للحكومة استثمار جزء من الإيرادات النفطية على شكل أصول مالية في الصناديق النفطية، هذه الأصول المالية تدر عائدات تسمح بتمويل العجز المالي المسجل، وهذا هو المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه الصناديق النفطية والذي يساهم في مواجهة التذبذبات التي تشهدها أسواق النفط العالمية.

## 1-2-1. أهداف و أنواع الصناديق النفطية

إن إنشاء الصناديق النفطية مرتبط بتوسع القطاع النفطي في الاقتصادات النفطية وتسمح هذه الصناديق بتحقيق الأهداف التالية:

- تسمح الصناديق النفطية بضبط الإيرادات المالية، حيث تجمع الإيرادات في حالة ارتفاع أسعار النفط واستخدام العوائد الناتجة عن هذه الصناديق في حالة انخفاض أسعار النفط.
- تسمح الصناديق النفطية بتوزيع الثروة النفطية بين مختلف الأجيال، حيث أن التخصيص الأمثل للموارد النفطية لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار معدل النمو الديموغرافي، بالإضافة إلى التغير التكنولوجي. كما أن السعر المستقبلي للنفط وتكلفة استخراجها تعتبر متغيرات أساسية.<sup>21</sup> إن مفهوم العدالة بين الأجيال يقاس من خلال معدل القيمة الحالية الذي يأخذ بعين الاعتبار معدل تفضيل الحاضر العائد الحدي للاستثمار الخاص وسعر الفائدة طويل الأجل، وبالتالي فهو معدل الإحلال بين الحاضر والمستقبل.

انطلاقاً مما سبق فإنه يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من الصناديق النفطية : صناديق الاستقرار، صناديق الادخار، صناديق إعادة التوزيع المباشر للإيرادات.

#### أ- صناديق الاستقرار:

هدفها تخفيض أثر التغيرات في أسعار النفط على الاقتصادات النفطية، كما تسعى إلى ضمان الشفافية في استخدام هذه الموارد، حيث يتم تجميع الموارد في فترات ارتفاع الأسعار، وتصبح هذه الصناديق مصدرا للإيرادات في حالة انخفاض أسعار النفط. إن استقرار الموارد الحكومية يسمح بضمان استمرارية برامج التنمية المسطرة كما يسمح أيضا بامتصاص التذبذبات التي شهدتها سوق النفط العالمي وهناك العديد من الدول التي أنشأت هذا النوع من الصناديق من بينها، النرويج، فنزويلا، عمان، أذربيجان .

#### ب- صناديق الادخار للأجيال القادمة:

هدفها ضمان العدالة بين الأجيال، هذا النوع من الصناديق يغذى بشكل دوري بنسبة ثابتة من الإيرادات النفطية التي يعاد استثمارها على شكل أصول مالية في الأسواق المالية الدولية، وهذا النوع من الصناديق مطبق في كل من الكويت والنرويج حيث سمحت هذه الصناديق لهذه الدول بتشكيل قاعدة مهمة من الأصول المالية لمواجهة انخفاض الإنتاج أو الأسعار في سوق النفط العالمي مستقبلا.

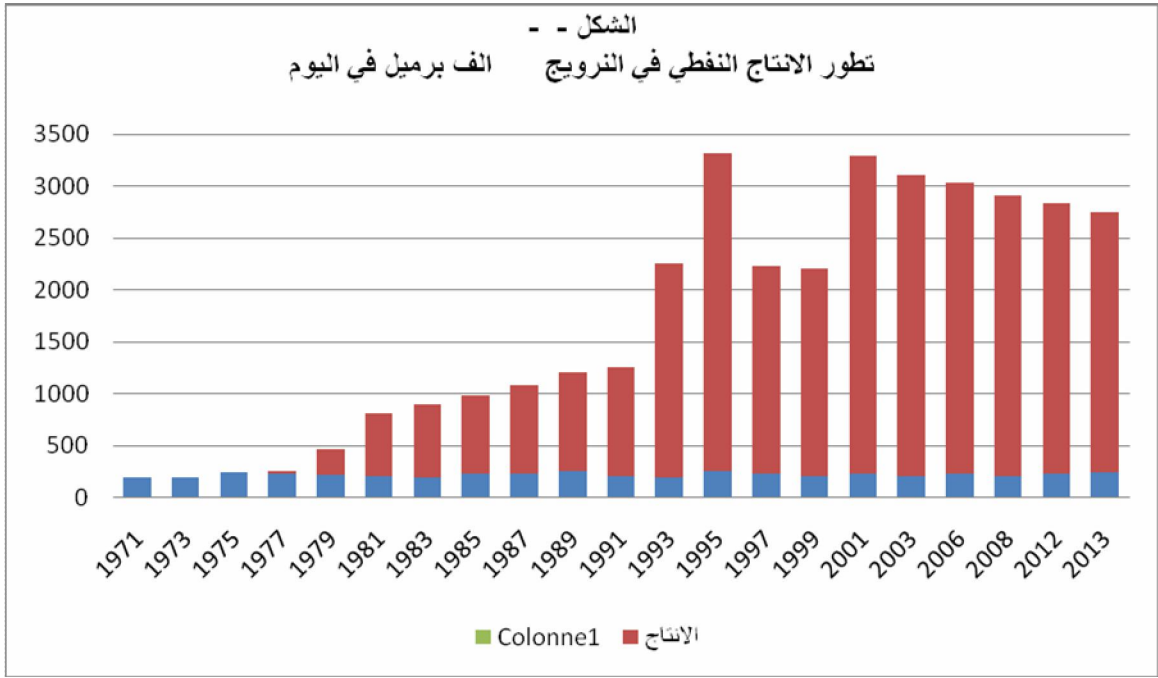
#### ت- صناديق إعادة التوزيع المباشر للإيرادات:

تم تطبيق هذه الصناديق في كندا الذي تم انشائه سنة 1982 حيث يسمح هذا الصندوق باستفادة الأجيال الحالية من الإيرادات النفطية .

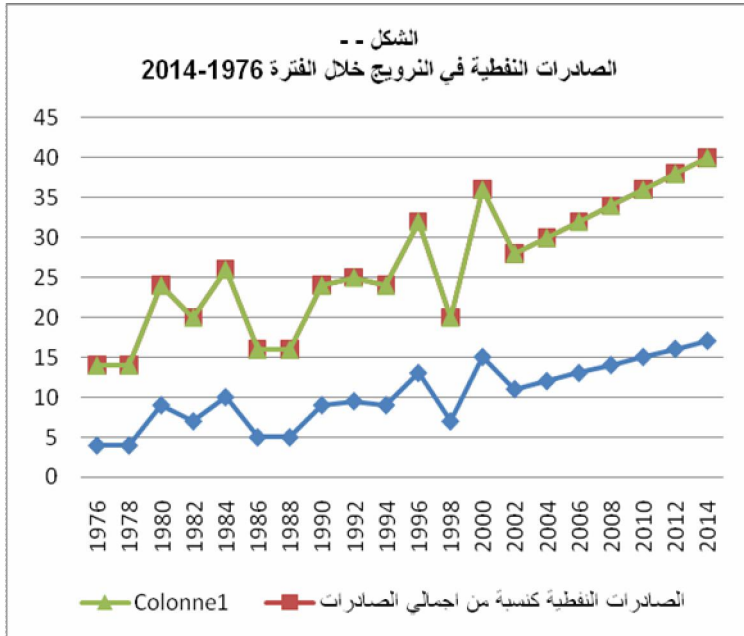
ولعل أهم تجربة ناجحة للصناديق النفطية هي التجربة النرويجية التي بدأت سنة 1990 حيث سمحت هذه التجربة بتجميع ما يعادل 180 مليار أورو ما بين 1996-2006 وقبل تحليل كيفية عمل الصناديق النفطية في النرويج من الضروري الرجوع إلى التجربة النفطية في هذه الدولة ونموذج التنمية المطبق.

#### 2- النموذج النرويجي

إن أول اكتشاف نفطي في النرويج كان سنة 1967 وانطلق الإنتاج سنة 1971 و الشكل التالي<sup>22</sup> يوضح تطور الإنتاج والاستهلاك النفطي ما بين 1971-2013



انطلاقاً من سنة 1990 صدرت النرويج أكثر من 90% من إنتاجها بالمقارنة مع احتياطاتها النفطية المتواضعة نسبياً والتي قدرت سنة 2013 بـ 8.5 مليار برميل، أي 0.7% من الاحتياطي العالمي، وتحتل النرويج المركز العاشر للإنتاج العالمي للنفط، و المركز الثالث كمصدر صافي للغاز، وراء السعودية و روسيا، بـ 2.7 مليون برميل في اليوم، و الشكل الجدول التاليين يمثلان مساهمة القطاع النفطية و غير النفطية في الاقتصاد.



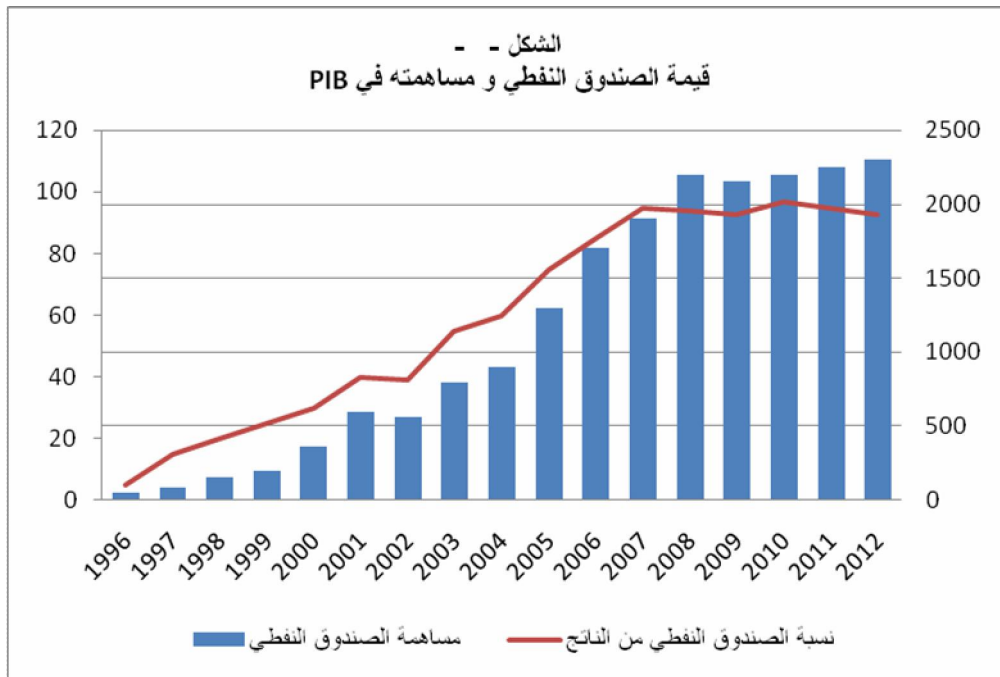
25%	- حصة القطاع النفطي في الناتج المحلي
36%	- حصة القطاع النفطي في الإيرادات المالية
25%	- حصة القطاع النفطي في الاستثمار الإجمالي
51%	- حصة القطاع النفطي في الصادرات الصافية

نلاحظ من خلال الجدول أن القطاع النفطي يدر إيرادات مهمة بالنسبة للاقتصاد النرويجي حيث مثل 36% من إجمالي إيرادات الدولة، وهناك عدة مصادر لهذه الإيرادات من بينها الضرائب المفروضة على النشاطات النفطية حيث أن الشركات

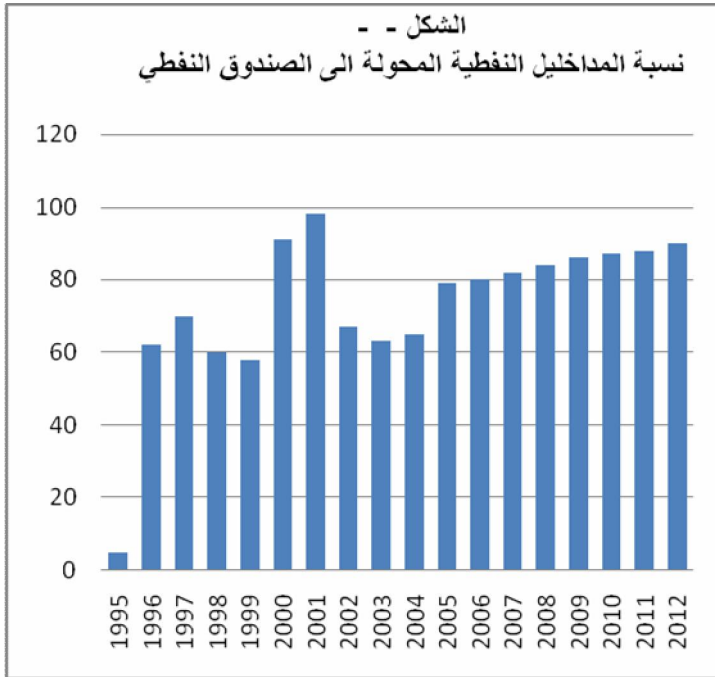
النفطية لا تمنح فقط الضرائب المفروضة عليها المقدرة بـ 28% من الأرباح، وإنما تدفع ضريبة خاصة تقدر بـ 50% من الأرباح، بالإضافة إلى الضرائب المتعلقة بالانبعاث الغازي، كما قامت السلطات النرويجية باستحداث SDFI<sup>23</sup> سنة 1985 ويسعى إلى التحويل الآلي لجزء من المداحيل النفطية الناتجة عن الإنتاج النفطي كما أصبحت الحكومة شريك أساسي في تراخيص استغلال حقول النفط مما يسمح لها بمراقبة نشاطات الشركات النفطية.<sup>24</sup>

## 2-1- الصندوق النفطي للنرويج<sup>25</sup>

قامت النرويج سنة 1990 باستحداث الصندوق النفطي<sup>26</sup>، ولم يبدأ هذا الصندوق في النشاط إلى سنة 1996 وذلك بسبب انهيار أسعار النفط بداية التسعينات، ويسعى هذا الصندوق إلى التغطية من مخاطر انخفاض الإنتاج النفطي ومن جهة أخرى، ضمان مصدر للمداحيل الإضافية، ويعد هذا الصندوق صندوق استقرار وادخار يتم على مستواه تجميع الاحتياطات المالية في فترات ارتفاع أسعار النفط، ويسمح هذا الصندوق بامتصاص الآثار السلبية الناتجة عن انخفاض أسعار النفط، وساهم هذا الصندوق أيضا في ضمان العدالة بين الأجيال، وزيادة الشفافية في استخدام الربح النفطي، وأوكلت وزارة المالية مهمة تسيير الصندوق إلى البنك المركزي النرويجي.<sup>27</sup>



انطلاقاً من الشكل نلاحظ أن الصندوق النفطي يجمع موارد مالية في حالة تحقيق الحكومة لفائض في الموازنة، أو تحويل للموارد النفطية نحو الصندوق النفطي كان سنة 1996 بعد تحقيق فائض في الموازنة العامة سنة 1995 ومن الملاحظ أنه ليس هناك قاعدة واضحة في التحويل، حيث تتغير النسبة كل سنة على أساس الوضعية المالية، والمنحنى التالي يوضح تطور هذا التحويل بين 1996-2012.



تحويلات المداخليل النفطية نحو الصندوق النفطي - مليار اورو -

6077	1996
7795	1997
4203	1998
3126	1999
19179	2000
32152	2001
16045	2002
13301	2003
17685	2004
28197	2005
36902	2006
39568	2007
44658	2008
49521	2009

ومن الملاحظ أن الصندوق النرويجي يستثمر في أكثر من 3500 مؤسسة بنسبة متوسطة تقدر بـ 0.3% في رأس مال كل مؤسسة<sup>28</sup> وتتربع الولايات المتحدة الأمريكية على الصدارة من بين دول الاستثمار بـ 30.4% من الأسهم متبوعة بالمملكة المتحدة بـ 16.8% واليابان بـ 8.7% وفرنسا بـ 8.2%. وبدءا من سنة 2004 قررت الحكومة النرويجية اعتماد قواعد أخلاقية في استثمارات

الصندوق حيث يتم إقصاء المؤسسات التي لديها نشاطات لا تتطابق مع هذه القواعد.<sup>29</sup>

وبالتالي فإن النرويج نجحت في تشكيل قاعدة مالية صلبة بفضل الموارد النفطية، حيث أن الصندوق النفطي يستطيع أن يمول خلال 20 سنة القادمة احتياجات الأجيال القادمة، والسؤال المطروح الآن، هل يمكن تعميم النموذج النرويجي على بقية الاقتصادات النفطية.

### خلاصة:

- تعد تجربة كل من النرويج والإمارات العربية المتحدة أحد التجارب الناجحة في مجال التنويع الاقتصادي والخروج من التبعية للقطاع النفطي و لعل أهم مفاتيح النجاح لهاتين التجريبتين ما يلي:
- نجحت النرويج في تشكيل قاعدة مالية صلبة بفضل الموارد النفطية، من خلال الصندوق النفطي الذي يستطيع أن يمول خلال 20 سنة القادمة احتياجات الأجيال القادمة.
  - يسعى الصندوق النفطي في النرويج إلى التغطية من مخاطر انخفاض الإنتاج النفطي ومن جهة أخرى، ضمان مصدر للمداخيل الإضافية.
  - يعد الصندوق النفطي في النرويج عامل استقرار وادخار يتم على مستواه تجميع الاحتياطات المالية في فترات ارتفاع أسعار النفط، و يسمح هذا الصندوق بامتصاص الآثار السلبية الناتجة عن انخفاض أسعار النفط ويساهم الصندوق النفطي أيضا في ضمان العدالة بين الأجيال، وزيادة الشفافية في استخدام الربح النفطي.
  - يعد إنشاء منطقة التبادل الحر في الإمارات العربية من بين أهم أسباب توسع الصادرات غير النفطية وذلك كنتيجة لعدم فرض قيود على الملكية الأجنبية وكذا جذب رؤوس الأموال و الأرباح وتخفيض الضرائب على المؤسسات، بالإضافة إلى عدم فرض رسوم جمركية على المواد الأولية والتجهيزات المستوردة.
  - اتبعت صناديق الاستثمار و المؤسسات الإماراتية سياسة طموحة للتدويل وساهمت بشكل كبير في الأسواق المالية العالمية، وبالتالي فإن الإمارات اتبعت إستراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية من خلال التسيير الحذر للثروة النفطية، مع انفتاح على الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى توفير مناخ اقتصادي مستقر.
  - قامت كل إمارة في الإمارات العربية المتحدة بتطوير قطاع معين على الميزة النسبية التي تتمتع بها وهذا ما أدى إلى تضاعف حجم الاقتصاد في عشرية واحدة بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 16% يساهم فيه القطاع النفطي ب 6%.

الهوامش والمراجع:

<sup>1</sup> تقرير صندوق النقد الدولي 2013.<sup>2</sup> Boussena S., Pauwels J-P., Locatelli C., Swartenbroekx C. (2006), *Le défi pétrolier: questions actuelles du pétrole et du gaz*, Vuibert: Paris.<sup>3</sup> Banque Mondiale, ESMAP, 2005<sup>4</sup> تم الحساب على اساس 10 دول - بدون احتساب العراق - وتم اعتبار الناتج المحلي الاجمالي بالدولار بالاسعار الجارية انظر: World Development Indicators, 2004<sup>5</sup> Abed G.T., Nuri Erbas S., Guerami B. (2003), "The GCC Monetary Union: Some considerations for the exchange rate regime", *IMF Working Paper* WP/03/66<sup>6</sup> Shaxson N. (2005), « New approaches to volatility: dealing with the resource curse in sub-Saharan Africa », *International Affairs*, Vol. 81 Issue 2, Mars, p. 311-324<sup>8</sup> Tableau d'Echanges Interindustriels (TEI).<sup>9</sup> حيث نقول أن القطاع مندمج في الاقتصاد إذا كان الاستهلاك الوسيط المتقاطع مع بقية القطاعات كثيف انظر:Angelier J.-P. (2004), « **Réflexions sur les difficultés économiques auxquelles sont confrontés les pays exportateurs d'hydrocarbures** », Document à l'appui d'une conférence donnée à la Faculté des Sciences Economiques et des Sciences de Gestion, Université Mentouri de Constantine, le 24 avril<sup>10</sup> Angelier J.-P. OP CIT<sup>11</sup> Askari H., Jaber M. (1999), « **Oil-exporting countries of the Persian Gulf: What happened to all that money?** » *Journal of Energy Finance and Development* 4, p. 185-218.<sup>12</sup> FMI, International Financial Statistics<sup>13</sup> World Development Indicators, 2006<sup>14</sup> BP Statistical Review of World Energy Juin 2014.

إحصائيات متعلقة بالكويت، العراق، إيران، اليمن، الإمارات، سوريا، السعودية، قطر، عمان.

<sup>15</sup> Noreng O. (2006), "**Nouveau contexte pétrolier et rapports de force dans l'économie mondiale**", *Revue politique et parlementaire*, 108ème année, N°1039, avril/mai/juin,<sup>16</sup> FMI (2007a)<sup>17</sup> World Development Indicators, 2006.<sup>18</sup> FMI, 2005c<sup>19</sup> Frederick van der Ploeg, **Voracious transformation of a common natural resource into productive capital**, Oxford Centre for the Analysis of Resource Rich Economies, No. 2008-02 p 4<sup>20</sup> Engel E., Valdes R. (2000), "**Optimal fiscal strategy for oil exporting countries**", *IMF Working Paper*, WP/00/118, Juin.<sup>21</sup> Davis J., Ossowski R., Daniel J.A., Barnett S. (2003), "**Stabilization and savings funds for non renewable resources: experience and fiscal policy implications**", in *Fiscal Policy Formulation and Implementation in Oil Producing Countries*, Ed. Davis J.M., Ossowski R., Fedelino A., International Monetary Fund: Washington D.C., Chapitre 11, p. 273<sup>22</sup> BP Statistical Review of World Energy, Juin 2014<sup>23</sup> State Direct Financial Interest<sup>24</sup> Rossiaud S. (2007), "**Une analyse néo-institutionnelle de l'ouverture de l'amont pétrolier russe aux compagnies privées: les contraintes à l'effectivité des contrats pétroliers**", Note de travail N° 13/2007, Laboratoire d'Economie de la Production et de l'Intégration Internationale LEPII, Université de Grenoble, Juin.<sup>25</sup> State petroleum fund<sup>26</sup> Norwegian government petroleum fund<sup>27</sup> Ministère du pétrole et de l'Energie, Statistics Norway<sup>28</sup> Rapport annuel de la Norvège Bank Investment Management, 2006 <http://www.norges-bank.no><sup>29</sup> تقرير صندوق النقد الدولي 2013.